برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩- ١٩٩٨/١٠/٢٢

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/98/6/2
28 August 1998
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لغينيا

الموجز

تندرج غينيا في فئة أقل البلدان نموا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وترد غينيا في المرتبة السابعة والستين بعد المائة من مجموع ١٧٥ بلدا في جدول مؤشر التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ الصادر عن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. وفي عام ١٩٩٥، كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٥٥٠ دولارا (**البنك الدولي**). وفي الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، تراوح معدل النمو بين ٢,٤ في المائة و٤,٧ في المائة. ويبلغ معدل وفيات الأطفال ١٣٤ لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية. ويقدر متوسط العمر المتوقع بسبع وأربعين عاما، ويبلغ هذا المعدل في البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ٥٢ عاما. ويقدر إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنحو ٤٧ في المائة (٣١ في المائة للفتيات). ويبلغ مؤشر إجمالي الأمن الغذائي الأسري وفقا لتقديرات **منظمة الأغذية والزراعة** ٧٨,٧ (عام ١٩٩٦). وتتفاوت الأجور اليومية للعمالة غير الماهرة من ١ ٠٠٠ إلى ١ ٧٠٠ فرنك غيني (٠,٨٣ إلى ١,٤ دولار). وسجل تدفق المعونة الغذائية انخفاضا تدريجيا خلال السنوات الأخيرة حيث انخفض من ٨٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٣ إلى ٤٢ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٧. وتستضيف غينيا إحدى أكبر مجموعات اللاجئين في أفريقيا (إذ يبلغ عدد اللاجئين فيها ٧٠٠ ٥٣١).

وترتبط تدخلات **البرنامج** المقترحة بعمليات وكالات التعاون متعدد الأطراف والثنائي الأخرى، وذلك من حيث الاشتراك في التمويل، وترتيبات التشارك أو التعاون. وتحقيقا للاتساق مع عملية **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** ودورات البرمجة الخاصة **ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان**، ستكون مدة الاستراتيجية القطرة ثلاث سنوات (١٩٩٩ - ٢٠٠١)، سيستمر خلالها تعاون **البرنامج** مع غينيا على أساس اعتماد المشروعات كل على حدة. وسيقدم البرنامج القطري في عام ٢٠٠١ بحيث يغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، ويتزامن مع دورات البرمجة المقبلة للوكالات الأخرى التابعة **لمنظومة الأمم المتحدة**.

وينطوي مخطط الاستراتيجية القطرية على تغييرات مهمة في استراتيجية **البرنامج** في غينيا؛ فالمساعدة الإنمائية التي يقدمها **البرنامج** ستوجه بمزيد من التركيز لفائدة المناطق والسكان الأشد فاقة وافتقارا إلى الأمن الغذائي. وفي المناطق الريفية في غينيا الوسطى والعليا، ستوجه مساعدة **البرنامج** لفائدة الفئات المعنية خلال موسم الشدة حيث تندر الأغذية وترتفع الأسعار. وينطوي مخطط الاستراتيجية القطرية على محاولة صوغ وتنفيذ المشروعات عن طريق مشاركة الجماعات المحلية، وعلاقات التشارك المعززة مع الوكالات الأخرى، ومشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشروعات، وتعزيز عمليات الرصد والتقييم.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	محمد زجّاري	رقم الهاتف: 066513-2201
منسق عمليات غينيا:	A. Balde	رقم الهاتف: 066513-2675

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

المقدمة

١- على الرغم من أن غينيا تمتاز بغزارة مواردها الطبيعية (من معادن وأراض ومياه)، فإنها تعتبر من أفقر البلدان في أفريقيا. وخلال الأعوام الأخيرة، ظل هذا البلد يرد في المرتبة الأخيرة أو ما يقاربها من قائمة البلدان التي يصدرها **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** نتيجة استقصاء مؤشر التنمية البشرية فيها. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ما مقداره ٥٥٠ دولارا[١].

٢- ويمكن تقسيم تنمية البلد منذ استقلاله في عام ١٩٥٨ إلى فترتين متزامنتين مع نظامين سياسيين رئيسيين متعاقبين. ففي الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٨٤، كان في البلد نظام اقتصادي متشدد تسيطر عليه الدولة. واتسمت هذه الفترة بتدهور الاقتصاد أو ركوده وبسوء الأحوال الاجتماعية.

٣- وفي عام ١٩٨٤، تسلم السلطة نظام جديد شرع في إجراء إصلاحات في السياسات، مما أدى إلى تحرير الاقتصاد وتخلي الدولة عن سيطرتها. ولا شك في أن البلد قد خطا منذئذ خطوات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث أقيمت مؤسسات ديمقراطية، وتحسنت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى حد ما. غير أنه لا تزال هنالك تحديات مطروحة في سبيل الحفاظ على الاستقرار السياسي، وإصلاح المؤسسات الضعيفة القائمة، وتحسين مستوى مساءلة الموظفين الحكوميين، وتدعيم القطاع الخاص.

٤- ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٤٧ عاما مقارنة بالمتوسط البالغ ٥٢ عاما في البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. ويبلغ معدل وفيات الأطفال ١٣٤ لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية، بينما يبلغ معدل وفيات الأمهات نحو ٨٠٠ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة. وتعتبر نسبة محو الأمية البالغة ٢٤ في المائة من أقل النسب في البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى. ويقدر إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي بنسبة ٤٧ في المائة (٣١ في المائة للفتيات).

٥- وتستضيف غينيا إحدى أكبر مجموعات اللاجئين في أفريقيا، حيث يقدر عدد اللاجئين في الوقت الحاضر بنحو ٧٠٠ ٥٣١ لاجئ (٦٠٠ ١٩٢ لاجئ ليبيري، و١٠٠ ٣٣٩ لاجئ سيراليوني). ويعيش أغلب اللاجئين في منطقة الغابات، حيث يفوق عددهم في بعض المناطق عدد السكان المحليين.

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٢٠٠ ١ فرنك غيني في مايو/ أيار ١٩٩٨.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني

٦- تستأثر الزراعة بنسبة ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة ٧٠ في المائة من القوى العاملة. وعلى الرغم من أن غينيا تتوافر فيها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتمتاز بالتنوع الجغرافي والإيكولوجي واسع النطاق وغزارة الأمطار، فإن إمكاناتها الزراعية غير مستغلة بصورة كافية وتظل إنتاجيتها الزراعية منخفضة جدا. وأدت سيطرة الدولة المتشددة على مقاليد الأمور وسوء التسيير الاقتصادي خلال عدة عقود إلى هبوط الإنتاج الزراعي بصورة تدريجية. وابتداء من أواخر الستينات تحولت غينيا من المركز الذي كانت تحتله قبل الاستقلال باعتبارها مصدرا رئيسيا للمنتجات الزراعية إلى مجرد مستورد للأغذية.

٧- ومنذ إنشاء الجمهورية الثانية في عام ١٩٨٤، أحرز تقدم ملموس في إنهاء سيطرة الدولة واحتكاراتها في القطاع الزراعي. وأصبحت آليات السوق تحدد الأسعار كما رفعت القيود إلى حد كبير عن الصادرات والواردات. واستجاب القطاع الزراعي استجابة إيجابية لتغيرات السياسة هذه، حيث أخذ الناتج الزراعي ينمو بمعدل سنوي يقارب ٤ في المائة. وتعزي زيادة الناتج الزراعي جزئيا إلى التحول من الزراعة المعيشية إلى نمط الإنتاج الزراعي لأغراض التسويق والذي أمكن تحقيقه نتيجة لتحرير التجارة. بيد أن أداء القطاع الزراعي بصفة عامة يظل متدنيا نتيجة لقلة تدفق الاستثمارات الخاصة.

٨- يشكل الأرز أهم الأغذية الرئيسية بلا منازع، إذ يمثل ٤٥ في المائة من مجموع المتناول من السعرات الحرارية الناجمة عن أكل الخضر؛ ويغطي الأرز المنتج محليا ٢٥ في المائة من هذه النسبة بينما يغطي المستورد منه ٢٠ في المائة منها. ومن المحاصيل الغذائية الأخرى الأقل أهمية الفونيو والذرة والدرنات. وظل معدل الأمن الغذائي (أي نسبة الإنتاج إلى متطلبات الاستهلاك) ثابتا خلال السنوات الأخيرة حيث يبلغ نحو ٦٥ في المائة. وتتسم غينيا بحالات العجز الهيكلي في الأرز والقمح والزيوت النباتية والسكر. وتقدر متطلبات الاستهلاك السنوية من الأرز بما مقداره ٠٠٠ ٦٣٥ طن، إذ يغطي الإنتاج المحلي ٠٠٠ ٣٦٥ طن (أي ٥٧ في المائة منها). ويغطى المتبقي من المتطلبات عن طريق الاستيراد. وتقدر متطلبات الاستهلاك من الزيوت النباتية بنحو ٠٠٠ ٢١ طن، يغطي الإنتاج المحلي ٠٠٠ ٨ طن منها (أي ٣٨ في المائة) بينما يغطى المتبقي منها عن طريق الواردات. ويقدر الاستهلاك السنوي من القمح والسكر بما مقداره ٠٠٠ ٧٥ طن و٠٠٠ ٥٠ طن على التوالي، وتغطى متطلبات الاستهلاك منهما كليا عن طريق الواردات.

٩- ويغطى ما يقارب ٩٠ في المائة من متطلبات الاستهلاك من الأرز في كوناكري عن طريق الأرز المستورد، مقارنة ببقية أنحاء البلد حيث تبلغ النسبة ٣٣ في المائة. أما حصة الفرد من استهلاك الأرز فتتفاوت من ١٢٦ كيلوغراما في كوناكري إلى ١٠٥ كيلوغرامات في منطقة الغابات الغينية، ومن ١٠٠ كيلو غرام في المناطق الساحلية إلى ٦٩ كيلوغراما في غينيا العليا و٥٢ كيلو غراما في غينيا الوسطى. وتتسم المنطقتان الأخيرتان، بزيادة تنوع استهلاك المحاصيل فيهما، حيث تشكل الذرة والفونيو غذاء تكميليا لوجبة الأرز الأساسية.

١٠- سجل تدفق المعونة الغذائية انخفاضا تدريجيا خلال الأعوام الأخيرة، إذ انخفض من ٠٠٠ ٨٠ طن في عام ١٩٩٣ إلى ٠٠٠ ٤٢ طن في عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من زيادة حجم المعونة الغذائية المقدمة في إطار عمليات الطوارئ

خلال الفترة نفسها، حيث شهد البلد تدفق أفواج ضخمة من اللاجئين من البلدان المجاورة، فإن انخفاض المعونة الغذائية بصفة عامة يرجع إلى تقليص المعونة الغذائية المقدمة للبرامج، وبدرجة أقل إلى تقليص المعونة الغذائية للمشروعات.

مدى الفقر والفقراء الجوعى

١١- يتمثل المصدر الأساسي للمعلومات اللازمة لتقدير مدى الفقر في غينيا في الاستقصاء الأسري الذي أجري خلال عامي ١٩٩٤/١٩٩٥ والذي اشترك في تمويله **البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، والوكالة الكندية للتعاون الدولي.** ويقوم هذا الاستقصاء على استخدام حدين للفقر، حيث عرف حد الفقر المطلق بمصروفات الفرد في السنة بمقداره ٧١٤ ٢٩٣ فرنكا غينيا (وكان هذا المبلغ في ذلك الوقت يعادل ٣٠٠ دولار)، وعرف الحد الأقصى للفقر بمصروفات الفرد في السنة بما مقداره ٢٨٤ ١٧٢ فرنكا غينيا (أي ما يعادل ١٧٦ دولارا). ويستند تحديد هاتين القيمتين إلى تكلفة شراء القدر الكافي من الأغذية لسد الحاجة اليومية الدنيا البالغة ٠٠٠ ٢ كيلو سعر للشخص الواحد. وبناء على ذلك، فإن نحو ٤٠ في المائة من مجموع السكان يعيشون دون حد الفقر المطلق ويعيش ١٣ في المائة منهم دون مستوى الحد الأقصى للفقر.

١٢- ويظل الفقر في غينيا ظاهرة ريفية بصفة رئيسية، حيث يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من السكان الريفيين في ظل الفقر المطلق و١٨ في المائة في ظل الحد الأقصى للفقر مقارنة بالمناطق الحضرية حيث تبلغ النسبتان ٢٤ في المائة و٦ في المائة.

١٣- ويسجل الفقر مستويات أعلى في غينيا العليا (حيث تبلغ نسبتا الفقر المطلق والحد الأقصى للفقر ٥٩ في المائة و٤١ في المائة على التوالي)، وغينيا الوسطى (حيث تبلغ نسبتا الفقر المطلق والحد الأقصى للفقر ٥٢ في المائة و٣٤ في المائة على التوالي). وتظهر الفروق في مدى الفقر بصورة واضحة على مستوى المقاطعة. ويبين الاستقصاء الأسري السالف ذكره أفقر المناطق ضمن المناطق الطبيعية الأربع في غينيا على النحو التالي:

المناطق الطبيعية	أفقر المناطق
منطقة غينيا الساحلية	تيليملي، وبوفا الشمالية، وكنديا الشمالية
غينيا الوسطى	كوندارا الشرقية، ومالي الغربية، وليلوما، ولابي الشمالية، وبيتا، ودلابا الجنوبية والشرقية، ومامو الشمالية الشرقية، وتوغي، وكوبيا الشمالية
غينيا العليا	دابولا الجنوبية، ودينغيراي الشمالي، وكوروسا الجنوبية، وسيغيري، وشمال غرب ماندياناا، وفارانا الشمالية، وكيسيدوغو، وجنوب غرب وجنوب شرق كنكان، وكيوان
منطقة الغابات الغينية	شمال بيلا وجنوبيها، وماسينتا، ويومو، ولولا، وغيكيدو

١٤- تنفق الأسر الفقيرة ٦١ في المائة من دخلها على الغذاء مقابل ٤٧ في المائة من الدخل بالنسبة لغير الفقراء. وتستأثر الحبوب بنسبة ٣٧ في المائة من إنفاق الأسر الفقيرة، تليها الأسماك/ اللحوم (١٤ في المائة)، وزيت الطعام (١١ في المائة)، والخضر والفواكه (١٠ في المائة). ويمثل الأرز وحده ٢٤ في المائة من الاستهلاك الغذائي (أو ٦٩ في المائة من استهلاك الحبوب) بالنسبة للفقراء، مقارنة بنسبته البالغة ١٧ في المائة من الاستهلاك الغذائي (أو ٦٤ في المائة من استهلاك الحبوب) بالنسبة لغير الفقراء.

١٥- يستدر الفقراء ٦٧ في المائة من دخلهم من الزراعة، مقارنة بغير الفقراء الذين تبلغ نسبة دخلهم من الزراعة ٣٦ في المائة. وتتمثل أضعف الفئات من بين الفقراء في صغار المزارعين، والنساء الريفيات، والأطفال المشردين (وخصوصا في المناطق الحضرية)، وبعض الطوائف الاجتماعية في المناطق الريفية، والعاطلين عن العمل من السكان الحضريين، وأصحاب المشروعات الصغيرة في القطاع غير الرسمي، والغالبية العظمى من اللاجئين. ويضطر معظم المزارعين في غينيا العليا والوسطى إلى اقتراض الأموال بأسعار فائدة عالية لشراء الأغذية خلال موسم الشدة حيث تكون أسعار الأغذية مرتفعة. ويسددون قروضهم عن طريق بيع قسط كبير من محاصيلهم خلال موسم الحصاد حيث تكون أسعار الأغذية منخفضة نسبيا. ويعاني عدد كبير من سكان الريف من سوء التغذية خلال موسم الشدة. ويفيد استقصاء عام ١٩٩٤/١٩٩٥ أن ٢٩,١ في المائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية المزمن وأن ١٢,١ في المائة منهم يعانون من سوء التغذية الحاد.

١٦- زاد عدد السكان الحضريين من ١,٣ مليون نسمة في عام ١٩٨٤ إلى ٢,٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٦، ومن المتوقع أن يرتفع عددهم إلى ٤,٥ مليون نسمة (٣٧ في المائة من مجموع السكان) بحلول عام ٢٠١٠. ويؤدي النزوح المستمر من المناطق الريفية، والنمو الحضري دون ضوابط وعدم تيسر الوصول إلى مواقع مطورة بشكل منظم إلى اضطرار الأسر إلى التزاحم أو السكن بصورة عشوائية في مناطق حضرية لا تتوافر فيها الخدمات الضرورية وتكون مكتظة فعلا. ويتركز نحو ٦٥ في المائة من سكان المناطق الحضرية في كوناكري – أي العاصمة والميناء الرئيسي والمركز الاقتصادي والتجاري الرئيسي. ويعاني ما يقارب نصف عدد السكان النشطين في كوناكري إما من البطالة الجزئية أو البطالة التامة.

قضايا تمايز الجنسين

١٧- تشكل النساء ٥١ في المائة من مجموع السكان. وهن أقل حظا من نظرائهن من الذكور فيما يخص سبل الحصول على المنافع الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتدني مستوى التعليم والتمييز المتأصّل بين البنين والبنات. ولا تتجاوز نسبة محو الأمية لدى النساء ١٩ في المائة. وعلى الرغم من تحسين الوضع في السنوات الأخيرة، فإن إجمالي معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية لا يتجاوز ٣١ في المائة. وتبلغ نسبة النساء الريفيات في غينيا الوسطى والعليا اللائي يتمتعن بمستوى التعليم الابتدائي نحو ٢ في المائة فقط.

١٨- والنساء مازلن يواجهن صعوبات عديدة مثل عدم تيسر حصولهن على الوظائف، والأراضي، والائتمان الزراعي، وإثقال كواهلهن بالأعباء المنزلية. وتنجم فجوة بين الجنسين فيما يخص العمالة نتيجة لاستثمار الوالدين استثمارا تفضيليا في تعليم الأولاد والبنات. وفي القطاع الخاص الرسمي، يبدي أرباب العمل مقاومة تقليدية لاستخدام النساء نظرا للتكاليف الواضحة التي تترتب على الأمومة وتربية الأطفال. وتواجه خريجات التدريب المهني صعوبات في الحصول على وظائف في مجالاتهن.

١٩- وتنطوي النظم التقليدية لحيازة الأراضي في غينيا على تحيُّز شديد ضد المرأة؛ فالنساء لا يحق لهن سوى اقتراض الأراضي عن طريق الرجال. ويشكل توزيع الأراضي بين أفراد الأسرة إحدى المهام الخاصة بالرجال. وحتى عندما تنجح النساء في اقتراض الأراضي فلا يتاح لهن بحكم التقاليد سوى استغلال الأراضي الأقل خصوبة والرقع الأصغر مساحة.

٢٠- تجني معظم الأسر الفقيرة في المدن، ولاسيما في كوناكري، الجزء الأكبر من دخلها من المشروعات الصغيرة المستقلة المعنية بالأنشطة التجارية في القطاع غير الرسمي. وتدير النساء معظم هذه المشروعات الصغيرة. إلا أنهن يلاقين صعوبة في الاضطلاع بمثل هذه المشروعات نتيجة للتمييز الذي يتعرضن له عموما إزاء سوق الائتمان، ولتدني مستوى تعليمهن.

٢١- وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تؤدي النساء الغينيات دورا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الوطني، إذ يسهمن بنحو ٨٠ في المائة من الإنتاج الغذائي المحلي. وكذلك يضطلعن بدور نشط في أنشطة أخرى متنوعة مثل وحدات التجهيز الصغيرة والصناعات الحرفية.

٢٢- وهنالك نحو ٣٨٠ رابطة نسائية مسجلة في منطقة المشروع، وتضطلع هذه الرابطات بأنشطة متنوعة مدرة للدخل. وفي مناطق فوتا جالون أضحت النساء يشكلن قوة دينامية في المجتمع. وترأس النساء ما يربو على ٢٠ في المائة من الأسر، وتبدو الأسر التي ترأسها النساء أفضل حالا وأقل فقرا من الأسر التي يرأسها الرجال، ويعزي ذلك بصفة رئيسية إلى أن الأسر التي ترأسها النساء أصغر حجما في المتوسط من غيرها.

أولويات الحكومة وسياساتها للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

٢٣- تمثل سياسة الحكومة على المدى المتوسط والطويل، التي يرد تعريفها في الوثيقة المعنونة "غينيا في عام ٢٠١٠"، في تحقيق "النمو على نحو متسارع ومستديم وعادل" بهدف تحسين مستويات المعيشة لدى السكان. وستنتهج هذه الاستراتيجية أساسا عن طريق القطاع الخاص، وستوجه الأولوية في إطارها للتنمية الريفية وتطوير التعدين، وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان. ويتمثل دور القطاع العام في تنمية الموارد البشرية والعمل بنهج صالح للحكم. وتشدد الاستراتيجية أيضا على تحسين أوضاع النساء، وحماية الفئات الضعيفة، وصون البيئة بما "يكفل مستقبلا كريما للأجيال المقبلة".

٢٤- وشرعت الحكومة وفقا لاستراتيجيتها طويلة الأجل في تنفيذ برنامج وطني للتنمية البشرية (١٩٩٧-٢٠٠١) تتمثل أهدافه الرئيسية في العمل بنهج الحكم الصالح والتخفيف من حدة الفقر. وسيجري بذل الجهود لبلوغ الهدف الأول (العمل بنهج الحكم الصالح) عن طريق تحسين قدرات تسيير الاقتصاد الكلي، وتعزيز قدرات المجتمع المدني، وتطبيق اللامركزية. أما الهدف الثاني (التخفيف من حدة الفقر)، فسيحقق عن طريق تيسير الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم القدرات الإنتاجية في المناطق الريفية، وتحسين الظروف المعيشية لمعظم السكان الضعفاء في المناطق الحضرية.

سياسات الأمن الغذائي على الصعيد الوطني والإقليمي والأسري

٢٥- يرد تعريف سياسات الحكومة فيما يخص الزراعة والأمن الغذائي في وثيقة اسراتيجية بعنوان **خطاب سياسة التنمية الزراعية**. ومن بين الأهداف الواردة فيه النهوض بالأمن الغذائي والصادرات الزراعية، وتوفير الخدمات الأساسية للمزارعين، وانتهاج إدارة رشيدة للموارد الطبيعية (الأراضي، والغابات، والمياه).

٢٦- وفيما يخص الأمن الغذائي، تنطوي "رسالة سياسة التنمية الزراعية" على انتهاج سياسة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز بحلول عام ٢٠٠٥، وفرض تعريفات تدريجيا للحد من واردات الأرز. ويهدف ذلك إلى التشجيع على زيادة الإنتاج المحلي من الأرز عن طريق زيادة مساحة الأراضي المزروعة أرزا من ٠٠٠ ٤٦٠ هكتار في عام ١٩٩٦ إلى ٠٠٠ ٧١٤ هكتار في عام ٢٠٠٥، وكذلك تحقيق زيادة في غلات الأرز من ١,٤٧ طن للهكتار في سنة ١٩٩٦ إلى ١,٧٩ طن في سنة ٢٠٠٥. ويعني ذلك تحقيق معدل نمو سنوي في إنتاج الأرز مقداره ٧,٣ في المائة. إلا أن هذه السياسة لم توضع بعد موضع التنفيذ. على أن التعريفة الثابتة لاستيراد الأرز والبالغة ٢٤ في المائة (سعر سيف) والتي حددت عام ١٩٩٢ استنادا إلى سعر الطن البالغ ٢٤٠ دولارا (بما في ذلك القيمة وتكلفة التأمين والشحن) مازالت مطبقة.

٢٧- وبالنظر إلى ارتفاع تكاليف نقل الأغذية نسبيا، ولاسيما نقلها عبر الطرق الريفية، فإن الحكومة تخطط لتحسين تسويق الأرز المحلي عن طريق إصلاح ٣٠٠ ٣ كيلو متر من الطرق الفرعية في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١، كما تخطط لإصلاح مساحات كبيرة من أراضي زراعة الأرز. وسيشمل برنامج إصلاح الأراضي من عام ١٩٩٨ فصاعدا ٠٠٠ ٥ هكتار في العام، أي ما مجموعه ٠٠٠ ٤٠ هكتار بحلول عام ٢٠٠٥. وسيجري دعم هذا البرنامج عن طريق أنشطة البحث والتطوير المكثفة في المجال الزراعي، وتحسين توفير خدمات الإرشاد الزراعي.

٢٨- أدت إتاحة الأرز المستورد دون قيود إلى تعزيز الأمن الغذائي في كوناكري، وكانت مفيدة لكافة المستهلكين في العاصمة نتيجة لانخفاض أسعار الأرز. وكانت الفائدة أعظم بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض (مثل، العاطلين عن العمل والعمال الذين يعملون لقاء أجور منخفضة في القطاع غير الرسمي). وأصبح سعر الأرز المستورد أكثر ثباتا من الأرز المحلي، مما جعله يؤدي دورا في الحد من التقلبات الموسمية لأسعار الأرز بالنسبة للمستهلكين. وتنزع أسعار الأرز المستورد إلى الزيادة بقدر ما بعدت السوق عن كوناكري. ومن ثم فليس لها تأثير يذكر على منطقة الإنتاج الرئيسية المتمثلة في منطقة الغابات الغينية ولا على المناطق النائية في غينيا العليا والوسطى.

٢٩- إذا ما حدث تحول من استهلاك الأرز المستورد إلى الأرز المحلي، فإن من المرجح أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار والتأثير سلبا على رفاهة السكان. وكذلك قد يتجه المستهلكون نحو السلع الغذائية الأخرى غير الأرز، ولاسيما منتجات القمح (الخبز) الذي يشكل سلعة مستوردة تماما. ويحظى الأرز المحلي فعلا بقدر معين من الحماية يتمثل في ارتفاع تكاليف النقل البري في البلد، ولاسيما تكاليف النقل عبر الطرق الثانوية (التي تزيد تكاليف النقل فيها عن ضعف التكاليف في الطرق الرئيسية). وعلى ذلك، فإن الاستثمارات المجدية في البنية الأساسية الريفية، وأنشطة البحث والإرشاد الزراعي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والدخل لدى المنتجين المحليين بصورة أكثر فعالية من فرض القيود على الواردات.

٣٠- وتتمثل سياسة الحكومة بشأن المحاصيل الغذائية غير الأرز (الفونيو، والذرة، والدرنات، وآذان الجدي) في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، وتنويع المحاصيل الغذائية، وتوفير مصادر بديلة للإمداد بالسعرات الحرارية. ويتمثل هدفها المباشر في تحسين المعارف المتعلقة بإنتاج هذه المحاصيل وتسويقها. والحال أن تسويق الذرة لا يتعدى ١٥ في المائة من إجمالي الإنتاج. أما الهدف المنشود من هذه السياسة على المدى المتوسط والطويل، فهو دعم تنمية هذه المحاصيل في

المناطق التي تتسم فيها هذه المحاصيل بميزة نسبية، أي الفونيو والذرة في غينيا العليا والوسطى، وآذان الجدي والدرنة في غينيا العليا، وغينيا الساحلية، وغينيا الوسطى.

سياسات المعونة الغذائية

٣١- تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة صوغ السياسات الحكومية للمعونة الغذائية. وتهدف هذه السياسات إلى ربط المعونة الغذائية ربطا وثيقا بأهداف الأمن الغذائي الوطني. وتتمثل إحدى أولويات الحكومة في استئناف المعونة الغذائية للبرامج، نظرا لأن غينيا لا تزال تواجه حالات العجز الهيكلي في الحبوب (وخصوصا الأرز والقمح)، والزيوت النباتية، والسكر، ومنتجات الألبان. وتهدف الحكومة أيضا إلى ربط المعونة الغذائية ببرنامجها المعني بالتخفيف من وطأة الفقر لمساندة الفقراء والشرائح السكانية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. أما أولويات المعونة الغذائية للمشروعات فهي أنشطة الغذاء مقابل العمل لدعم التنمية الريفية برعاية الجماعات المحلية (تنمية زراعة الأرز في المستنقعات، وإعادة التشجير، وصيانة الطرق الفرعية)، وتغذية تلاميذ المدارس الابتدائية مع إعطاء الأولوية للفتيات، وحماية البيئة في المناطق الحضرية عن طريق مشروعات الإصحاح.

٣٢- وكذلك تلتمس الحكومة الدعم الدولي (بما في ذلك المعونة الغذائية) لإنعاش برامجها في مناطق التركيز العالي للاجئين، وبصفة خاصة بعد عودة اللاجئين إلى أوطانهم، على النحو المخطط. وقد يشمل ذلك عمليات المعونة الغذائية لإحياء البيئة (إعادة التشجير وصون التربة)، والحفاظ على البنية الأساسية والمرافق القائمة في إطار مشروعات المساعدة للاجئين (مخططات الري، والطرق الريفية، والمقاصف المدرسية، وغيرها من المرافق).

تقييم أداء مساعدات البرنامج حتى الآن

٣٣- بدأ **البرنامج** تقديم مساعداته إلى غينيا في عام١٩٦٤ في إطار مشروع للتغذية في المدارس التقنية. وفي الفترة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٩٦، بلغت القيمة الإجمالية لمساعدات **البرنامج** ٥٤,٧ مليون دولار. ويجري حاليا تنفيذ عمليتين ممتدتين للإغاثة بما مجموعه ١٧,٦ مليون دولار من الالتزامات. يضاف إلى ذلك، أن هنالك أربعة مشروعات إنمائية (هي: المشروع ٢٤٦٩ (التوسع الثاني) – "إصلاح وصيانة الشبكة الوطنية للنقل"؛ المشروع ٢٦٧٤ (التوسع الأول) – "التنمية الريفية متعددة الأغراض"؛ والمشروع ٤١٩٥ – "إحياء الموارد الحرجية وتنميتها"؛ والمشروع ٤٠١٤ – "المساعدة للبرامج التعليمية والاجتماعية") انتهت في نهاية ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦، وأنه لا يزال هنالك نحو ٢٠ ٠٠٠ دولار من الأموال المولدة التي تتطلب البرمجة. وجرى استعراض ثلاثة من هذه المشروعات الإنمائية الأربعة أي المشروعات (٢٦٧٤ – (التوسع الأول)، و٤١٩٥، و٢٤٦٩ – (التوسع الثاني)) بصورة موسعة. أما فيما يخص المشروع الرابع (٤٠١٤)، فقد ثبت عدم ملاءمة الاستمرار في مساعدته.

مشروعات الغذاء مقابل العمل (المشروع ٢٦٧٤ – (التوسع الأول)، والمشروع ٤١٩٥، والمشروع ٢٤٦٩ – (التوسع الثاني))

٣٤- تعتبر النتائج الإجمالية لهذه المشروعات الثلاثة مختلطة، حيث تبين أن المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** لدعم هذه المشروعات لم تكن موجهة بصورة ملائمة لفائدة الفئات المعنية. وأبديت بعض الشكوك في مدى ملاءمة استخدام المعونة الغذائية باعتبارها جزءا من الأجور المدفوعة للموظفين الحكوميين الذين يصعب إدراجهم في الفئة السكانية التي تعتبر فقيرة، فيما عدا حالة الأسر الكبيرة جدا من حيث عدد أفرادها والتي لا يعمل سوى واحد من أفرادها. وتبين أيضا أن المعونة الغذائية المقدمة للتنمية كانت تستخدم إلى حد كبير في مشروعات "مظهرية" باعتبارها وسيلة للتغلب على قيود الميزانية الحكومية. ومن ثم كان من الصعب تقييم مدى تأثير إسهام مساعدات **البرنامج** في هذه المشروعات، وبصفة خاصة في المشروع رقم ٢٤٦٩ (التوسع الثاني).

٣٥- وفي كثير من الأحيان كانت المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** تتسرب إلى أفراد وفئات من غير المعنيين بها أو المحددين في خطط العمليات. وبلغت حالات تسريب الأغذية مستو عال وظلت إلى حد كبير دون تفسير. وأشير إلى أن السبب في تسريب الأغذية هذا راجع جزئيا إلى عدم ملاءمة الآلية التنفيذية التي أقيمت، وكذلك إلى عدم كفاية الرصد والإشراف من جانب الحكومة **والبرنامج**.

٣٦ ومن جهة أخرى، ثبت بناء على الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من خلال تنفيذ المشروع ٢٦٧٤ – (التوسع الأول) والمشروع ٤١٩٥ أن المعونة الغذائية تشكل حافزا ملائما لحشد السكان الريفيين للمشاركة الفعالة في الأنشطة الإنمائية للجماعات المحلية. وكانت شعبتا الهندسة والغابات في وزارة الزراعة تتمتعان بقدرات ملائمة للإشراف التقني على الأنشطة التي تضطلع بتنفيذها الجماعات المحلية.

٣٧- يمكن للمعونة الغذائية أن تؤدي دورا مفيدا في التنمية الريفية في غينيا، حيث يتطلب العديد من مشروعات التنمية الريفية توفير المعونة الغذائية لتعبئة مشاركة الجماعات المحلية وحفزها. وتحظى المعونة الغذائية بتقدير كبير لدى القرويين، ولاسيما الذين يعيشون في المناطق النائية، الذين كثيرا ما يفضلون تلقي مستحقاتهم عينا في شكل أغذية بدلا من النقد. وللمعونة الغذائية ميزة نسبية واضحة خلال موسم الشدة (الفترة من يونيو/ حزيران إلى سبتمبر/ أيلول)، حيث تتعسر إتاحة الأغذية لسكان المناطق الريفية وترتفع الأسعار. وتتزامن هذه الفترة أيضا مع حملة إعادة التشجير. وفي غينيا الوسطى والعليا، تسود تقاليد المشاركة الجماعية في حملات الأنشطة الموسمية التي تقدم خلالها وجبات جماعية للمشاركين. وينتظر من مساعدة **البرنامج** أن تعزز تقاليد المشاركة الجماعية هذه، وبصفة خاصة خلال موسم الشدة.

٣٨- تظل إمكانات مساهمة النساء في التنمية الريفية غير مستغلة بالقدر الكافي، مما يشكل فرصة ضائعة. على أن المساعدة المقدمة من **البرنامج** ملائمة بصفة خاصة لدعم المبادرات التي تضطلع بها (التجمعات القروية) لإصلاح البنية الأساسية الريفية، وإقامة رقع حرجية قروية، وحماية البيئة، وتنفيذ عدد من الأنشطة المدرة للدخل (الصناعات الحرفية، وزراعة الخضر في الحدائق المنزلية، والتجارة صغيرة النطاق). ويغلب العنصر النسائي وسط المشاركين في هذه الأنشطة. وتشكل الإنجازات الكبيرة التي حققتها تجمعات يمبيرغ النسائية (في غينيا الوسطى) حيث نجحت في إقامة طائفة واسعة من الأنشطة المدرة للدخل (إنتاج القطن وتسويقه، والنسيج، والصباغة، وصنع الملابس، والأحذية، وصناعة الصابون) مثالا لتأثير مساعدة **البرنامج** في إطار المشروع ٢٦٧٤ – (التوسع الأول). ويمكن تكرار مثل هذه التجربة الناجحة في المناطق الأخرى من البلد.

المساعدة للقطاع الاجتماعي وللقطاع التعليمي (المشروع ٤٠١٤)

٣٩- كان دور مساعدة **البرنامج** المقدمة في إطار المشروع ٤٠١٤ يتمثل في توفير الدعم للميزانية الحكومية عن طريق تقديم الأغذية للجامعات، وداخليات المدارس التقنية، ومراكز الرعاية النهارية والمستشفيات، بحيث يتسنى استخدام وفورات الميزانية في توسيع نطاق المرافق وتحسينها في هذه المؤسسات.

٤٠- ونتيجة للمشكلات المؤسسية وتباطؤ عملية استرداد الأموال، فإن حصيلة الأموال التي أبلغ عنها لم تتجاوز ٣٨ في المائة من المبلغ المتوقع. وقد استغلت الأموال المعنية، ولا تزال تستغل لتحسين المرافق في جامعتي كانكان وكوناكري، ولتوفير أجهزة حاسوب لمراكز التدريب المهني ولجامعة كوناكري.

٤١- أنهيت مساعدة **البرنامج** لهذا المشروع في نهاية ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦. وجرى بعد ذلك استعراض تصور المشروع، ونطاقه، وأهدافه، والترتيبات المؤسسية المتخذة بشأنه، ومجالات التدخل في إطاره، وخلص الاستعراض إلى عدم جدوى تقديم مزيد من مساعدة **البرنامج** في هذا الصدد.

مشروعات اللاجئين الممتدة (المشروع ليبيريا ٤٦٠٦ - (التوسع السادس)، والمشروع سيراليون ٥٨٠٢)

٤٢- تطبيقا لتوصيات بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات (**البرنامج، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية**) التي أوفدت في يوليو/ تموز ١٩٩٦، أنهي توزيع الأغذية العام على اللاجئين واستعيض عنه منذ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧ بتوجيه توزيع الأغذية لفائدة فئات بعينها. واشتمل هذا التوزيع الموجه لفائدة فئات محددة على ثلاثة عناصر، وهي:

(أ) **تغذية الفئات الضعيفة** مثل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والأشخاص المسنين، والمعوقين، وكفيفي البصر، واليتامى؛

(ب) **التغذية المدرسية الطارئة** لأطفال اللاجئين ولعدد محدود من الأطفال الغينيين الذين يعيشون في مناطق اللاجئين؛

(ج) **أنشطة الغذاء مقابل العمل**، بما فيها الأنشطة الزراعية، وإصلاح الطرق الفرعية، وغيرها من المشروعات الصغيرة المدرة للدخل.

٤٣- وأدت هذه الاستراتيجية الجديدةللمعونة الغذائية إلى إبعاد ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ممن كانوا يتلقون حصصا غذائية حتى عام ١٩٩٦. ومع ذلك، أكد الإحصاء الذي أجرته **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** في يونيو/ حزيران ١٩٩٧ أن إجمالي عدد اللاجئين كان مبالغا فيه.

تغذية الفئات الضعيفة

٤٤- يتراوح عدد الأشخاص المنتمين حاليا إلى الفئات الضعيفة بين ٢٨ في المائة و٣٧ في المائة من مجموع اللاجئين رهنا بالحالة في كل من مناطق التوزيع. وإجمالا، يجري تنفيذ هذا العنصر بصورة ناجحة بمشاركة المنظمات غير الحكومية. وتتولى **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** توزيع الأغذية في منطقة انزيريكوري. وتضطلع الكنيسة البروتستانية (CAMA SERVICE) بمهمة توزيع الأغذية في منطقتي غيكيدو وفوركاريا. يضاف إلى ذلك، أن هذا العنصر يجري

دعمه عن طريق الاستقصاءات التغذوية والتغذية العلاجية التي تضطلع بها كل من **منظمة أطباء بلا حدود** (بلجيكا) في منطقة انزيريكوري، **والمنظمة الفرنسية لمكافحة الجوع** في منطقة غيكيدو، **والوكالة الألمانية للتعاون التقني** (GTZ) في منطقة فوركاريا. ويبرهن انخفاض مستويات سوء التغذية المسجلة طيلة فترة هذه العملية (٥,٣ في المائة من حالات سوء التغذية و٠,٧ في المائة من حالات سوء التغذية الحاد) على سلامة تنفيذ تغذية الفئات الضعيفة.

أنشطة الغذاء مقابل العمل

٤٥- يجري تنفيذ عنصر الغذاء مقابل العمل باستخدام اللاجئين أقوياء البنية الراغبين في المشاركة في أنشطة إنمائية قائمة على العون الذاتي بهدف مساعدة هؤلاء اللاجئين في أن يصبحوا معتمدين على أنفسهم. ويجري توزيع الأغذية لقاء أعباء محددة يضطلع بها المستفيدون في إطار مشروعات محددة يقدم لها دعم مالي من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** ودعم تقني من الحكومة عن طريق مرافقها الزراعية. وتشمل الأنشطة إصلاح أراضي المستنقعات، وإصلاح الطرق الفرعية وصيانتها، وإعادة التشجير، وبناء المرافق مثل المقاصف المدرسية، وتحسين مرافق الإصحاح في المناطق الحضرية. إلا أن هذا العنصر عانى من عدم تحديد الأعباء وتخطيطها بشكل منتظم، وضآلة الدعم المالي المقدم له، وقلة الاستثمار في البنود غير الغذائية، وعدم كفاية الدعم التقني له، وقلة الإشراف عليه.

٤٦- بيد أن عددا من الأنشطة المدرة للدخل أو أنشطة القطاع الاجتماعي التي اضطلع بها اللاجئون أنفسهم، وخصوصا المجموعات النسائية، أحرز قدرا أكبر من النجاح. ومن هذه الأنشطة زراعة الخضر في الحدائق في منطقة فوركاريا، وتحسين مرافق الإصحاح في مدينة انزيريكوري. وتوحي الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة أنه كان من الأحرى إسناد تخطيط وتنفيذ هذا العنصر إلى منظمة غير حكومية مؤهلة.

التغذية المدرسية الطارئة

٤٧- يبدو هذا العنصر أكثر العناصر نجاحا ضمن برنامج توزيع الأغذية الموجه لفائدة فئات محددة. وقد أسندت مهمة تنظيم المقاصف المدرسية وتوزيع الأغذية في إطار هذا العنصر إلى الوكالة الألمانية للتعاون التقني، وأسندت المسؤولية عن البرنامج التعليمي إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وزيد عدد المدارس المشمولة بهذا العنصر من ٥٠ مدرسة في عام ١٩٩٦ إلى ١٥٠ مدرسة في عام ١٩٩٧. وأكملت الوكالة الألمانية للتعاون التقني بناء مقاصف مدرسية جديدة وفقا للخطط المرسومة لها بحلول يونيو/ حزيران ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٧، عين **البرنامج** متطوعا من فريق الأزمات التابع للولايات المتحدة (جماعة المتطوعين من أجل السلام سابقا) لرصد أنشطة التغذية المدرسية، وأحرز نتائج مرضية للغاية. ويجري برنامج التغذية المدرسية بصورة سلسة جدا ويحظى بتقدير كبير من جانب التلاميذ، والسلطات الغينية، والشريك المعني بالتعليم. وتتمثل قيمة مضافة لفائدة هذا العنصر في توفير الغذاء مقابل العمل للاجئين المنخرطين في بناء مرافق المقاصف المدرسية وصيانتها، وفي الطبخ، والخدمات الأخرى ذات الصلة.

برنامج العودة إلى الوطن

٤٨- بناء على توصيات البعثة المشتركة الموفدة في عام ١٩٩٧، يجري اعتبارا من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٨ تنفيذ برنامج مدته ١٨ شهرا لتقديم مساعدة غذائية للاجئين في غينيا مع التركيز على العودة الاختيارية. ويشمل هذا البرنامج

أيضا تغذية الفئات الضعيفة، والتغذية المدرسية، وقدرا محدودا من أنشطة الغذاء مقابل العمل وأنشطة الغذاء مقابل التدريب.

٤٩- ويجري التخطيط لتقديم مجموعة متكاملة من مساعدات **البرنامج** الغذائية أثناء مرحلة الترويج لعملية العودة إلى الوطن. وتعادل هذه المساعدات تقديم حصص غذائية لمدة ٣٠ يوما لكل لاجئ قبل مغادرته ولمدة ٣٠ يوما منذ وصوله إلى وطنه الأصلي.

٥٠- وعلى الرغم من أن عملية العودة إلى الوطن المعانة من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** بدأت متأخرة بعض الشيء في مارس/ آذار ١٩٩٨، فإن اللاجئين الليبيريين أخذوا في العودة بصورة تلقائية إلى وطنهم منذ منتصف عام ١٩٩٧ وذلك نتيجة للتطورات السياسية والأمنية المؤاتية في ليبيريا. والحال أن عدد العائدين من تلقاء أنفسهم غير معروف على وجه الدقة. إلا أن مستوى التغيب في مواقع التوزيع (في المدارس، ومواقع توزيع الغذاء مقابل العمل، وإلى حد أقل في مواقع تغذية الفئات الضعيفة) يدل على أن عددا كبيرا من حالات العودة التلقائية حدثت دون مساعدة **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج**. وفي حالة استمرار هذا الاتجاه، واكتساب العودة المعانة من **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** نوعا من النشاط خلال الأشهر المقبلة، فإن من المتوقع أن يتم إنجاز هذا البرنامج، حسبما هو مخطط له، بحلول منتصف عام ١٩٩٩ فيما يخص اللاجئين الليبيريين.

٥١- أما حالة اللاجئين السيراليونيين فيصعب التنبؤ بمآلها. وفي الوقت الحاضر، تتوافد أعداد كبيرة من اللاجئين الجدد (في مناطق غيكيدو، وكيسيدوغو، وفارانا تفوق أعداد المغادرين (منطقة فوركاريا). وعلى الرغم من إقامة نظام حكم منتخب ديمقراطيا في سيراليون بمساعدة من فريق مراقبي بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن الحالة لا تزال غير مأمونة في أنحاء مختلفة في الداخل. وتعتمد عودة اللاجئين السيراليونيين على إحلال السلام والأمن من جديد في سيراليون.

مواطن القوة والضعف في التنفيذ

برنامج التنمية

٥٢- نتيجة لقيود ميزانية القطاع العام وتضاؤل المساعدات المالية الخارجية، يصعب على الحكومة بدرجة متزايدة أن تفي بالتزاماتها النظيرة. ويكمن في ذلك أحد أوضح مواطن الضعف في تنفيذ المشروع.

٥٣- وتمثل أحد مواطن الضعف السابقة في ثقل وبطء الترتيبات المؤسسية لتنفيذ المشروعات والتي كانت تدخل في العمل أربع طبقات من البيروقراطية وهي: مديرية التعاون الدولي بوصفها الجهة التي تتلقى أغذية **البرنامج** وبنوده غير الغذائية؛ ووزارة قطاعية أو تقنية باعتبارها الطبقة الثانية للإشراف؛ ومدير مشروع تعينه مديرية التعاون الدولي باعتباره الطبقة الثالثة؛ وإدارة قطاعية أو تقنية على الصعيد الإقليمي للإشراف على المشروع في مناطق التنفيذ. ولم تكن الترتيبات الإمدادية ناجعة لخدمة أهداف المشروع فيما يخص تسليم السلع إلى سلطات التخطيط لدى تفريغها في ميناء كوناكري، وتحويل الاعتمادات المخصصة للنقل الداخلي والتخزين والمناولة إلى هذه السلطات من أجل إدارة التخزين في كوناكري وإرسال السلع إلى المستودعات الإقليمية ومن ثم إلى مناطق التوزيع. وكذلك فإن حالات تسرب سلع **البرنامج** وخسائرها تعزى جزئيا إلى تدني مستوى رصد المشروعات من جانب الحكومة والمكتب القطري **للبرنامج**.

٥٤- وتشمل نقاط القوة في تنفيذ المشروعات تفتح الحكومة والجماعات المحلية وموقفها المتجاوب تجاه المعونة الغذائية. ويمثل إسهام المعونة الغذائية في تعزيز الرابطات النسائية، وخصوصا في غينيا الوسطى، إنجازا ملموسا آخر. وتدخل المعارف والخبرة التقنية والقدرات التنفيذية العالية التي تتمتع بها بعض المؤسسات الحكومية، مثل إدارة الهندسة الزراعية، وإدارة الحراجة، في عداد نقاط القوة التي اتسم بها تنفيذ المشروعات، ولاسيما مشروعات التنمية الريفية.

عمليات الإغاثة الممتدة

٥٥- أثبت النهج الإقليمي لعمليات الإغاثة الممتدة الجاري تنفيذها، الذي يشمل البلدين المتأثرين بالأزمة (ليبيريا وسيراليون) وبلدي اللجوء (غينيا وكوت ديفوار) جدواه وفائدته في إتاحة المرونة الضرورية من ناحية تنظيم سير عمليات إعداد وتسليم السلع. وقد مكن ذلك من تكييف عمليات **البرنامج** وفق تطور الأوضاع التي كان يصعب التنبؤ بها في كثير من الأحيان.

٥٦- وكذلك أثبتت استراتيجية الإمداد التي يحتفظ **البرنامج** في إطارها بحق ملكية ورقابة السلع حتى تسليمها إلى المستفيدين فعاليتها وأسهمت في الحد من خسائر السلع واختلاسها.

٥٧- صممت وأجيزت عمليتا إغاثة منفصلتان لليبيريا وسيراليون. وكان الغرض من هذا الفصل هو تحقيق أقصى حد من تعبئة الموارد لكل عملية. بيد أن هذا الهدف لا يبدو أنه قد تحقق؛ ففي حين أن عملية ليبيريا حظيت بموارد كافية، كانت الموارد المحصلة للعملية السيراليونية أقل من التوقعات بكثير. ويستصوب توحيد العمليتين في عملية واحدة دقيقة التصميم، إذ لا يوجد على الصعيد المحلي تمييز بين اللاجئين الليبيريين والسيراليونيين.

٥٨- أدت المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في تنفيذ العمليات، ولاسيما تنفيذ العناصر التي تعنى بها هذه المنظمات (تغذية المجموعات الضعيفة والتغذية المدرسية)، وكذلك في إجراء الاستقصاءات التغذوية ورصد التشكيلة الغذائية. وينبغي دعم وتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مشاركتها في عنصر الغذاء مقابل العمل.

فعالية التكاليف

٥٩- تتسم كافة السلع التي يستوردها **البرنامج** بميزة نسبية عالية إلى حد ما. وجرى حساب القيم الألفية للمعونة الغذائية (أي نسبة قيمة الأغذية إلى المستفيدين مقسومة على التكاليف التي يتحملها **البرنامج** فيما يخص الأغذية المسلمة إلى المستفيدين) بما مقداره ١,٢ للأرز، و١,٥ للأسماك المعلبة، و١,٣ للحوم المعلبة، و١,٥ للزيت النباتي، و١,٤ للسكر، و١,٣ للبقول، و١,٤ لوجبة الذرة، و١,٢ للذرة. وبناء على ذلك، فإن شراء الأغذية محليا للمشروعات التي يدعمها **البرنامج** لا يبدو مربحا فيظلظروف السوق الراهنة. ومع ذلك، ستدرس إمكانات ترتيب عمليات الشراء المحلي عند ظهور فرص إذا ما كانت الفرص السانحة ملائمة.

الرصد والتقييم

٦٠- هنالك متسع لتحسين الرصد، ورفع التقارير، والتقييم. وتبذل الجهود حاليا لبلوغ هذا الهدف في إطار المشروعين المصاغين حديثا (المشروع ٥٦٦٤ والمشروع ٥٩٩٤ (العاجل)) اللذين ينطويان أصلا على نظام للرصد والتقييم يتيح

متابعة حركة مدخلات المشروع ورصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف المشروع ونواتجه. وتحتوي نظم الرصد والتقييم على مؤشرات مرتكزة على الأهداف/ النواتج لرصد التقدم المحرز في أنشطة المشروع وعناصره.

٦١- بالنظر إلى القدرات الحكومية المحدودة للرصد، وإلى الخسائر الجسيمة فيما بعد التسليم التي لحقت بأغذية **البرنامج** في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ في إطار مشروعي التنمية اللذين تم إنهاؤهما، سيتيح **البرنامج** خدمات متطوعي **الأمم المتحدة** في المناطق التي يشملها المشروعان الجديدان بحيث يتسنى رصد أنشطة المشروع ومتابعة حركة مدخلات **البرنامج**.

٦٢- وفيما يخص عمليات الإغاثة، يحتفظ **البرنامج** بملكية السلع ورقابتها إلى أن يتم توزيعها النهائي على المستفيدين، ويستخدم متطوعي **الأمم المتحدة** في رصد حركة السلع الغذائية في مناطق التوزيع.

التأثير على الأسواق والإنتاج المحلي

٦٣- إن الإمدادات التي يوفرها **البرنامج** سنويا من الحبوب (وجبة الذرة، وبرغل القمح، والأرز)، والبقول، والزيوت النباتية، ومنتجات الأسماك واللحوم لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إنتاج هذه السلع وارداتها السنوية. على أن تشكيلات الأغذية التي يوفرها **البرنامج** توجه لفائدة اللاجئين وفئات السكان المحليين الذين يعيشون دون حد الفقر وتعاني أسرهم من انعدام الأمن الغذائي وينفقون ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من دخلهم على الغذاء. ومن ثم، فإن من المتوقع أن تؤدي كميات الأغذية التي يوفرها **البرنامج** إلى زيادة في استهلاك الأغذية، وبالنظر إلى الكميات الصغيرة نسبيا من الأغذية المعنية، فليس من المتوقع أن تؤثر هذه الأغذية سلبا على الإنتاج والتجارة المحليين.

توجه مساعدات البرنامج في المستقبل

الاستراتيجية المقترحة

٦٤- **تحديد المناطق الجغرافية المستفيدة:** ستوجه مساعدات **البرنامج** لفائدة المناطق الريفية والحضرية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من البرنامج الحكومي للتخفيف من وطأة الفقر؛ ففي المناطق الريفية، ستقدم مساعدات **البرنامج** إلى أفقر المناطق الطبيعية في غينيا الوسطى والعليا وإلى مجموعة مختارة من جيوب الفقر المدقع (انظر الفقرة ١٣)، والمناطق التي تتركز فيها أعداد كبيرة من اللاجئين. ويمثل السكان المعنيون أشد الفئات عرضة لانعدام الأمن الغذائي، وخصوصا أثناء موسم الشدة والجوع في الفترة من يونيو/ حزيران إلى سبتمبر/ أيلول. وفي المناطق الحضرية، ستوجه مساعدات **البرنامج** لفائدة أفقر الأحياء وأقلها حظا من حيث الخدمات، ولاسيما أزقة العاصمة كوناكري. وإجمالا، فإن المناطق المختارة لتدخل **البرنامج** تنطبق عليها شروط ارتفاع مستوى الفقر ودرجة العرضة لانعدام الأمن الغذائي.

٦٥- **قطاعات الأولوية:** ستركز مساعدات **البرنامج** على ثلاثة قطاعات رئيسية، أي على التنمية الريفية، والتعليم الابتدائي، وحماية البيئة الحضرية، وذلك تمشيا مع سياسات المعونة الغذائية التي تتبعها الحكومة والتي ترد خطوطها العريضة في الفقرتين ٣١ و٣٢.

٦٦- تقوم أنشطة التنمية الريفية على الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من مشروعات التنمية الثلاثة ومشروعي اللاجئين والنازحين الممتدين السابقة، الوارد وصفها في القسم السابق من هذه الوثيقة. وستشمل الأنشطة تنمية مستنقعات زراعة الأرز، وإصلاح الطرق الفرعية، وإعادة التشجير، وصون التربة، وغير ذلك من مبادرات الجماعات المحلية.

٦٧- وسيدعم **البرنامج** برنامجا يعنى بمقاصف المدارس الابتدائية في مقاطعات مختارة ضمن المناطق الطبيعية الأربع للبلد. وسينفذ هذا البرنامج بالتشارك مع الوكالة الفرنسية للتنمية، **وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف**، والمنظمة الكندية غير الحكومية **مركز دراسات التعاون الدولي** (CECI).

٦٨- وسيدعم **برنامج الأغذية العالمي** البرنامج الانتقالي لإدارة النفايات الحضرية وغيرها من أنشطة الإصحاح في كوناكري والمراكز الحضرية الأخرى، الذي تضطلع به الحكومة، وذلك بالتشارك مع **البنك الدولي**، وغيره من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وسيجري دعم البرنامج الحكومي للإصحاح في بداية الأمر في إطار مشروع للعمل العاجل يصمم بصفة محددة لمدينة كوناكري. وسيجري تنفيذ هذا المشروع باعتباره تجربة رائدة لمشاركة **البرنامج** النهائية في برنامج قطري يعنى بالإصحاح في المناطق الحضرية.

٦٩- **الفئات المعنية بالفائدة:** سيكون المستفيدون الأساسيون أهالي القرى والتجمعات النسائية في غينيا الوسطى والعليا، ومنطقة الغابات الغينية ممن يتعرضون لانعدام الأمن الغذائي خلال موسم الشدة. وسيفيد من برنامج التغذية المدرسية تلاميذ المدارس المختارة في المناطق التي ينخفض فيها معدل المواظبة على الدراسة، وخصوصا معدل مواظبة الفتيات، والتي تقع فيها المدارس على مسافات بعيدة من القرى، والتي ترتفع فيها نسب سوء التغذية. وسيفيد من مشروع الإصحاح الشباب والرابطات النسائية في الأحياء الفقيرة والأقل حظا من ناحية الخدمات، وكذلك العاملون المتطوعون من المشروعات الفردية الصغيرة المعنية بجمع النفايات الصلبة والتخلص منها.

٧٠- **طرق مساعدة البرنامج:** ستقوم المشروعات المصممة حديثا على نهج المشاركة الذي ينطوي على مشاركة الجماعات المحلية في اختيار الأنشطة وتخطيطها وتنفيذها. وفي إطار هذا النهج، ستوجه عناية خاصة لمشاركة النساء اللائي يشكلن الغالبية العظمى من المستفيدين.

٧١- سيسعى **البرنامج** إلى إقامة أكبر قدر ممكن من علاقات التعاون والتشارك مع وكالات التعاون متعدد الأطراف والتعاون الثنائي الأخرى الراغبة في تقديم الدعم المكمل لجهوده. وتم تحديد عدد من الجهات للتشارك في المشروعات الجديدة، وهي: **البنك الدولي، والوكالة الفرنسية للتنمية**، واليابان، **والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. وبالمثل، يجري ربط الاستراتيجية القطرية وبرنامجها الأساسي ربطا وثيقا بمبادرة **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية**.

٧٢- ونظرا لأن قدرات المؤسسات الحكومية محدودة، فإن المشروعات الجديدة ستعتمد إلى حد كبير على المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية فيما يخص تنفيذ الأنشطة، بناء على مبدأ التفويض الإداري من جانب الحكومة. وتقضي استراتيجية الإمداد المعتمدة لهذه المشروعات بأن يحتفظ **البرنامج** بحقه في ملكية السلع ورقابتها إلى أن يتم تسليمها إلى نقاط التوزيع النهائية، بالاستعانة بالدعم المخصص لتكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، كي يتسنى تقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن فيما يخص خسائر السلع وتحويل مجراها.

التدخلات المقترحة

٧٣- صيغ وقدم إلى مقر **البرنامج** مشروع جديد هو غينيا ٥٦٦٤: "تقديم الدعم للتنمية القائمة على الجماعات المحلية في غينيا الوسطى والعليا". ويقوم هذا المشروع المقترح على دمج المشروعات الثلاثة التي أنهيت، كما يشمل العناصر والأنشطة التي استبقت عليها بعثة التقرير الأولى التي أوفدها **البرنامج** إلى غينيا في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، باعتبار هذه العناصر والأنشطة قابلة للاستمرار ومرضية. وتطلب المشروع الجديد إدخال تغييرات في نهج المعونة الغذائية، ودورها، وتحديد المناطق الجغرافية المستفيدة منها، وفي آلية التنفيذ، واستراتيجيته؛ فهو موجه لفائدة أفقر منطقتين في البلد، وقائم كليا على نهج المشاركة. وعدل دور المعونة الغذائي من سداد جزء من مرتبات الموظفين والعمال الحكوميين إلى تقديم حافز للتشجيع على تعبئة الجماعات المحلية للمشاركة في المشروع. وتم تبسيط آلية التنفيذ؛ وتتولى لجان القرى مهمة تنفيذ المشروع تحت إشراف الإدارات التقنية التابعة لوزارة الزراعة، بالتشارك مع المنظمات غير الحكومية، ومتطوعي **الأمم المتحدة** الذين يعينهم **البرنامج**.

٧٤- وسيركز مشروع التغذية المدرسية الجديد، الجاري إعداده، على مدارس التعليم الابتدائي للفتيات. وسيوجه المشروع لفائدة أفقر المقاطعات التي حددها الاستقصاء الأسري الذي أجري حديثا في المناطق الطبيعية الأربع في غينيا. ويتمثل هدفه في الحد من معدل تسرب الفتيات وانقطاعهن عن الدراسة الابتدائية.

٧٥- صيغ مشروع جديد للعمل العاجل، وهو غينيا ٥٩٩٤ – "الأشغال العامة والإصحاح على مستوى الجماعات المحلية"، وقدم إلى مقر **البرنامج** للموافقة عليه. ويهدف هذا المشروع إلى دعم البرنامج الانتقالي الذي تضطلع به الحكومة لإدارة النفايات الحضرية وما يرتبط بها من أنشطة الإصحاح. وسيعنى هذا المشروع بمشاركة المشروعات الفردية الصغيرة ورابطات الجماعات المحلية الحضرية في أشغال الإصحاح وستتولى الأنشطة ثلاث منظمات غير حكومية تعينها الحكومة باعتبارها الوكالات المنفذة. وهذا المشروع موجه لفائدة أشد الأحياء السكنية فقرا في مدينة كوناكري.

الانتقال من الطوارئ إلى التنمية

٧٦- تم تحديد مشروع جديد للإحياء البيئي والتنمية في منطقة الغابات ومقاطعة فوركاريا باعتباره متابعة لمشروعي اللاجئين والنازحين الممتدين الحاليين بعد مغادرة اللاجئين، وذلك استجابة لطلب الحكومة الغينية. ويتمثل أحد أهداف هذا المشروع في إحياء البيئة في مناطق غيكيدو وماسينتا وانزيريكوري وفوركاريا التي يزدحم فيها السكان بصورة مفرطة، حيث تدهورت البيئة نتيجة لتواجد اللاجئين فيها منذ عام ١٩٩٠.

٧٧- وسيفيد المشروع السكان المستضيفين، وسيشمل أنشطة مثل تنمية مستنقعات زراعة الأرز، وإعادة التشجير، وإصلاح الطرق الفرعية وصيانتها، وبرنامج المقاصف المدرسية. وستدمج أنشطة المشروع المقترح في مشروعات التنمية الريفية للجماعات المحلية، والتغذية المدرسية التي ترد خطوطها العريضة فيما تقدم، بدلا من اعتبارها مشروعا منفصلا.

إمكانات البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى

٧٨- تتيح مذكرة الاستراتيجية القطرية، التي أعدت في عام ١٩٩٦، إطارا للتعاون بين الحكومة و**منظومة الأمم المتحدة**، وكذلك لتنسيق دورات برمجة مختلف وكالات **الأمم المتحدة**. وسيتيح إطار **الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية**، الذي يتوقع أن يكتمل تشكيله خلال السنوات الثلاث المقبلة، تقديم مزيد من الحركة للحفز على البرمجة المشتركة لوكالات **الأمم المتحدة** في حدود الأهداف والجداول الزمنية التي يتفق عليها.

٧٩- وتجري دورات البرمجة الخاصة **ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان** من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١، حيث تتزامن مع دورة البرمجة الخاصة بالحكومة. وتحقيقا للاتساق مع عملية **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** ودورات البرمجة الخاصة بالحكومات والوكالات الأخرى التابعة **للأمم المتحدة**، يقترح لهذه الاستراتيجية القطرية أن تغطي فترة ثلاث سنوات (١٩٩٩-٢٠٠١) بحيث يتواصل خلالها تعاون **البرنامج** مع غينيا على أساس بحث كل مشروع على حدة، في إطار الأهداف العامة والاستراتيجيات الواردة في هذه الوثيقة. ومن المقترح أيضا أن يجري إعداد البرنامج القطري والموافقة عليه في عام ٢٠٠١، وأن يغطي هذا البرنامج الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، كي يتزامن مع دورات البرمجة الخاصة بالوكالات الأخرى التابعة **للأمم المتحدة**.

٨٠- إن تدخلات **البرنامج** المقترحة لدعم هذه الاستراتيجية القطرية ترتبط بتدخلات عدد من وكالات التعاون متعدد الأطراف والثنائي فيما يخص الاشتراك في التمويل، وترتيبات التشارك أو التعاون. فمن المتوقع أن يشترك البرنامج الإطاري **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** المعنون "تقديم الدعم للمبادرات القائمة على الجماعات المحلية" في تمويل "مشروع التنمية الريفية القائمة على الجماعات المحلية" المقترح من جانب **البرنامج**. ويشترك كل من **البنك الدولي**، واليابان، **والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الفرنسية للتعاون** في تمويل مشروع الإصحاح الحضري. وبالمثل، يتوقع أن تشترك **الوكالة الفرنسية للتعاون** في تمويل مشروع التغذية المدرسية المقترح. وترتبط عدة منظمات دولية ومحلية غير حكومية بالمشروعات التي يدعمها **البرنامج** حيث تقيم علاقات تشارك وثيقة أو تضطلع بدور الوكالة المنفذة في إطار هذه المشروعات (ومن هذه المنظمات **منظمة كير لأفريقيا** AFRICARE، **ومركز دراسات التعاون الدولي** (CECI)، وغيرهما).

البرنامج الأساسي ومستوى الموارد

٨١- على النحو الوارد في الفقرات من ٧٣ إلى ٧٦، فإن البرنامج الأساسي **للبرنامج** في غينيا خلال فترة هذه الاستراتيجية (١٩٩٩-٢٠٠١) سيشتمل على المشروعات الآتية:

(أ) **التنمية الريفية القائمة على الجماعات المحلية** في غينيا العليا، والوسطى، ومنطقة الغابات، ومقاطعة فوركاريا؛

(ب) **الأشغال العامة والإصحاح على مستوى الجماعات المحلية**، في كوناكري والمدن الأخرى؛

(ج) **برنامج التغذية المدرسية** في مقاطعات مختارة في كافة مناطق البلد.

٨٢- تقدر المتطلبات من الموارد للمشروعات المقترحة لثلاث سنوات (١٩٩٩-٢٠٠١) بما مقداره ٧,٥ ملايين دولار، من زاوية تكاليف التشغيل المباشرة **للبرنامج**.

٨٣- قد تدعو الحاجة إلى دمج مشروعي اللاجئين والنازحين الممتدين (ليبيريا وسيراليون) اللذين ينطويان، ضمن أمور أخرى، على تغطية عدد كبير من اللاجئين في غينيا، ليشكلا عملية واحدة. وفيما يخص غينيا، ستركز هذه العملية على عودة اللاجئين إلى وطنيهم الأصليين، وبصفة خاصة عودة اللاجئين الليبيريين. بيد أن استمرار حالة الاضطراب في سيراليون، والاضطرابات الحالية في غينيا بيساو قد يؤديان إلى زيادة عدد عمليات الإغاثة.

٨٤- ستعدل هذه الاستراتيجية والبرنامج الأساسي المتعلق بها بحسب الاقتضاء، مع مراعاة تطور الأحوال في البلد واستحداث المبادرات مثل **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** الذي يتوقع تشكيله خلال فترة الاستراتيجية. وسيقوم البرنامج القطري المقبل **للبرنامج** للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ على أولويات الحكومة المحددة لصالح السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي، وعلى تركيز برنامج المساعدة الخاص **بمنظومة الأمم المتحدة**.

القضايا الرئيسية والمخاطر

عدم الاستقرار السياسي في الإقليم الفرعي

٨٥- ظل الإقليم الفرعي غير مستقر خلال معظم العقد الحالي، حيث اتسم بالصراع المدني المطول أمده في ليبيريا، وبما لا يقل عن ثلاثة انقلابات عسكرية وما أعقبها من عدم الاستقرار في سيراليون. وقد تزداد حالة عدم الاستقرار سوءا في هذه المنطقة نتيجة لنشوب الصراع المدني مؤخرا في غينيا بيساو. وقد يؤدي استمرار الحرب الأهلية وتجددها وعدم استتباب الأمن في المنطقة إلى إعاقة البرنامج المقترح، ومن ثم إلى زيادة التعرض للمخاطر وإيلاء مزيد من التركيز على التدخلات الإنسانية.

نقاط الضعف المؤسسية

٨٦- إن البنية الإدارية المحلية، التي تتسم بضعف قدراتها التنفيذية، كما هو الحال في معظم أقل البلدان نموا، قد تعرقل سلاسة تنفيذ البرنامج. وسيتسنى تقليل هذه المخاطرة إلى أدنى حد عن طريق التغييرات المقترح إدخالها على النهج، وتحديد المناطق الجغرافية المستفيدة، وآلية التنفيذ، واستراتيجية الإمداد، واعتماد نظام أفضل للرصد. ويرجح أن يؤدي دعم قدرات المكتب القطري **للبرنامج** في مجال الرصد إلى الحد من هذه المخاطرة